

Distr.  
GENERAL

A/CONF.171/PC/L.5  
15 April 1994  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للمؤتمر

الدولي للسكان والتنمية

الدورة الثالثة

٤ - ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤

البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

الأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها

(الفصل الخامس من مشروع برنامج عمل المؤتمر)

نص مقدم من الرئيس، السيد نيكولاس بيغمان (هولندا)

(الفريق العامل الثاني)، على أساس المفاوضات التي

عقدت بشأن الوثيقة A/CONF.171/PC/5

## الفصل الخامس

### الأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها

#### ألف - تنوع هياكل الأسرة وتكوينها

#### أساس العمل

١-٥ في حين توجد مفاهيم شتى عن الأسرة في مختلف النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية، تشكل الأسر بالفعل وحدات أساسية للحياة الاجتماعية وعلى ذلك فهي جديرة بأن تحظى بحماية ودعم شاملين. وقد أثرت عملية التغير الديموغرافي والاجتماعي - الاقتصادي السريع في أنحاء العالم على أنماط تكوين الأسرة والحياة الأسرية، فأحدثت تغييرا كبيرا في تكوين الأسرة وهيكلها. أما الأفكار التقليدية للتقسيم على أساس الجنس للمهام الأبوية والمهام المنزلية والمشاركة في القوة العاملة المأجورة فلا تعكس الحقائق والتطلعات الراهنة، إذ تقبل أعداد متزايدة من النساء في جميع بقاع العالم على العمل بأجر خارج المنزل. وفي الوقت نفسه، فإن الهجرة المنتشرة على نطاق واسع، وحالات انتقال السكان القسري التي تسببها المنازعات والحروب العنيفة، والتحول إلى الحياة الحضرية، والفقر، والكوارث الطبيعية، وغير ذلك من أسباب النزوح قد شكلت ضغوطا أكبر على الأسرة، نظرا لأن المساعدة التي تأتي من شبكات الدعم في الأسرة الموسعة لم تعد متوافرة في غالب الأحيان. وأصبح الآباء أكثر اعتمادا من ذي قبل على المساعدة الآتية من أطراف ثالثة بغرض التوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة. ويصدق هذا القول بصورة خاصة عندما تتجاهل السياسات والبرامج التي تؤثر في الأسرة التنوع القائم في أشكال الأسرة، أو عندما لا تشعر على نحو كاف بحاجات المرأة والطفل وحقوقهما.

#### الهدف

٢-٥ الأهداف هي وضع سياسات وقوانين تقدم دعما أفضل للأسرة، وتسهم في استقرارها، وتأخذ في الاعتبار تعددية أشكالها، ولا سيما العدد المتزايد من الأسر المعيشية التي يرأسها رب أسرة وحيد؛ ووضع تدابير للضمان الاجتماعي تعالج العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تكمن وراء تزايد تكاليف تربية الأطفال؛ وتعزيز تساوي الفرص بالنسبة لأفراد الأسرة، لا سيما حقوق النساء والأطفال في الأسرة.

#### الاجراءات

٣-٥ ينبغي أن تقوم الحكومات، بالتعاون مع أرباب العمل، بتوفير وتعزيز سبل تيسير الموازنة بين المشاركة في القوة العاملة والمسؤوليات الوالدية، لا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي يعيها والد وحيد ويوجد فيها أطفال صغار. ويمكن أن تشمل هذه السبل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، ومراكز الرعاية

النهارية للأطفال، ومرافق للأمهات المرضعات داخل أماكن العمل، ودور الحضانة، والوظائف بدوام غير كامل، وإجازات الأبوة المدفوعة الأجر، وإجازات الأمومة المدفوعة الأجر، ومواعيد العمل المرنة، [والخدمات التناسلية] وخدمات صحة الطفل.

٤-٥ وعند وضع سياسات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لزيادة القدرة على الكسب لدى جميع الأفراد الراشدين في الأسر المحرومة اقتصادياً، بما في ذلك المسنون والنساء اللاتي يعملن في المنزل، وتمكين الأطفال من التعليم بدلاً من إجبارهم على العمل. وينبغي توجيه اهتمام خاص للمعيلين الوحيدين المعوزين، لا سيما المسؤولين منهم كلياً أو جزئياً عن دعم الأطفال وغيرهم من المعالين، من خلال كفالة حدود دنيا من الأجور والبدلات على الأقل، وتوفير الائتمانات، والتعليم، وتمويل الفئات النسائية المعتمدة على الذات، وفرض المسؤوليات المالية على الآباء الذكور فرضاً قانونياً شديداً.

٥-٥ وينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات فعالة للقضاء على جميع أشكال الإكراه والتمييز في السياسات والممارسات المتعلقة بالزواج، وأشكال الاقتران، والأسرة. وينبغي اعتماد وفرض التدابير الكفيلة بالقضاء على حالات زواج الأطفال وجذب الأعضاء التناسلية للإناث. وينبغي توفير المساعدة للأشخاص المصابين بالعجز لدى ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم الأسرية والتناسلية.

٥-٥\* مكرراً - ينبغي للحكومات أن تقيم وتطور الآليات الكفيلة بتوثيق التغييرات وأن تجري الدراسات بصدد تكوين الأسرة وهيكلها، لا سيما بشأن شيوع الأسر المعيشية ذات الشخص الواحد، والأسر ذات الوالد الوحيد والأسر المتعددة الأجيال.

#### باء - تقديم الدعم الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة

##### أساس العمل

٦-٥ إن الأسر شديدة الشعور بالضغط الناجمة عن التغييرات الاجتماعية والاقتصادية. ومن الضروري منح مساعدة خاصة للأسر الواقعة في حالات شظف العيش. فقد ساءت الظروف بالنسبة لكثير من الأسر في السنوات الأخيرة، نتيجة للافتقار إلى وجود عمالة مربحة وللتدابير التي تتخذها الحكومات سعياً إلى تحقيق التوازن في ميزانياتها عن طريق تخفيض النفقات الاجتماعية. وتوجد أعداد متزايدة من الأسر المعرضة للخطر، منها الأسر ذات الوالد الوحيد التي ترأسها امرأة، والأسر الفقيرة التي يوجد فيها أفراد مسنون أو أفراد في حالات عجز، وأسرة اللاجئين والمشردين، والأسر التي يوجد فيها أفراد مصابون بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) أو غير ذلك من الأمراض المزمنة، وبالاتكال على المخدرات، وإساءة معاملة الأطفال، والعنف الأسري. ويشكل تزايد الهجرة من أجل العمل كما تشكل تحركات اللاجئين مصدراً

اضافيا لتوتر الأسرة وتفككها ويسهم ذلك في تزايد المسؤوليات الملقة على عاتق المرأة. وفي العديد من الأوساط الحضرية، يترك ملايين الأطفال والشباب لأساليبهم الخاصة بهم عندما تتفكك روابط الأسرة، فيتعرضون بذلك على نحو متزايد لأخطار كثيرة كالانقطاع عن الدراسة، والاستغلال في مجال العمل، والاستغلال الجنسي، وحالات الحمل غير المرغوب فيها، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

#### الهدف

٧-٥ الهدف هو كفالة أن تكون جميع سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية متجاوبة تجاوبا تاما مع الاحتياجات والحقوق المتنوعة والمتغيرة للأسر وأفرادها، وتوفير الدعم والحماية الضروريين، لاسيما لأضعف الأسر وأقل أفرادها مناعة.

#### الاجراءات

٨-٥ ينبغي أن تصوغ الحكومات سياسات تراعي مصلحة الأسرة في ميادين الاسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم بغية ايجاد بيئة داعمة للأسرة، على أن تؤخذ في الاعتبار مختلف أشكالها ومهامها، كما ينبغي أن تدعم البرامج التعليمية المتعلقة بأدوار الأبوين، ومهارات الأبوين، وتنمية الطفل. كما ينبغي للحكومات، بالتعاون مع الأطراف المعنية الأخرى، أن تطور القدرة على رصد أثر القرارات والاجراءات الاجتماعية والاقتصادية في رخاء الأسر، وفي مركز المرأة داخل الأسر، وفي قدرة الأسر على تلبية الحاجات الأساسية لأفرادها.

٩-٥ ينبغي أن تضع الحكومة بجميع مستوياتها، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية المعنية طرقا مبتكرة لتوفير مساعدة أنجع للأسر وللأفراد الذين يعيشون فيها ويعانون من مشاكل خاصة، كالفقير المدقع، والبطالة المتواصلة، والمرض، والعنف المنزلي والجنسي، ومدفوعات المهور، والاتكال على المخدرات أو الكحول، وسفاح القربى، وإساءة معاملة الأطفال أو إهمالهم أو التخلي عنهم.

١٠-٥ ينبغي أن تقدم الحكومات الدعم وأن تضع الآليات المناسبة لمساعدة الأسر التي ترعى الأطفال، والمعاليين من المسنين، وأفراد الأسرة الذين يعانون من حالات العجز، بما في ذلك الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/إيدز، وتشجع على تقاسم هذه المسؤوليات بين الرجال والنساء، وتدعم بقاء الأسر المتعددة الأجيال.

١١-٥ ينبغي للحكومات والمجتمع الدولي أن يوجها اهتماما أكبر ويظهرا مزيدا من التأييد للأسر الفقيرة والأسر التي وقعت ضحية الحرب والجفاف والمجاعة، وغير ذلك من الكوارث الطبيعية، والتمييز أو العنف العرقي والاثني. وينبغي بذل كل الجهود للمحافظة على وحدة أفراد الأسرة، والتوفيق بينهم في حالة

الانفصال، وكفالة حصولهم على ما تقدمه البرامج الحكومية المصممة لدعم هذه الأسر المعرضة للخطر وتقديم المساعدة اليها.

١١-٥\* مكررا - ينبغي أن تقدم الحكومات المساعدة الى الأسر ذات الوالد الوحيد، وتولي حاجات الأرمال والأيتام اهتماما خاصا. وينبغي بذل جميع الجهود للمساعدة في بناء الروابط الأسرية في الظروف التي تتميز بصعوبة خاصة، كالظروف التي تضم أطفال الشوارع مثلا.

- - - - -